مراكز الابحاث وصناعة القرار السياسي في العراق بعد العام 2003

Research centers and political decision- making in Iraq after 2003

بحث مقدم من قبل

الباحث الأول: أ.م. سعد محمد حسن / مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء/ العراق
Saad Mohammed Hasan Lecturer at the Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq
الاميل: saad.m@uokerbala.edu.iq

الباحث الثاني: أ.م.د. حمد جاسم محمد / مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء/ العراق
Hamad jasim Mohammed Lecturer at the Center for Strategic Studies, University of Karbala, Iraq
Alkhzrjyhmd5@gmail.com

الخلاصة .
لقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على مفهوم مصطلح مراكز الابحاث، وتاريخ نشوء وتطور هذه المراكز. واظهرت الدراسة مستوى الترابط العضوي والوظيفي بين هذه المراكز وصانع القرار في مؤسسات الدولة، وهي علاقة تعاونية تشاورية لتطوير المؤسسة والوصول بها الى تنمية ثقافية متقدمة، تحقق المصالح العليا للبلاد.
بعد عام 2003 شهد العراق تناميا في اعداد مراكز الابحاث، الا ان كثرتها لم يكن دليلا على انعدام المعوقات التي تقف حائلا دون انجاز مهامها على الوجه الاكمل، اذ ان هذه المراكز حتى تكون فاعلة ومؤثرة، ولها دور واضح في رسم السياسات العامة وصنع القرار في العراق، فهي بحاجة وقبل كل شيء الى التمويل الخاص بها، حتى يكون لها رأيها الخاص المستقل بعيدا عن الضغوط، كذلك لابد من توفر الغطاء القانوني لمراكز الابحاث لممارسة عملها الاقليمي والدولي بالتعاون مع المراكز العالمية لتبادل المعرفة والتعاون فيما بينها وخاصة تلك المراكز المناظرة لتخصصها واسلوب عملها وتوافق اهدافها، ايضا تحتاج مراكز الابحاث العراقية الى بناء جسور من الثقة بينها وبين صانع القرار لكي تقدم المشورة لخدمة المجتمع والدولة.
الكلمات المفتاحية: المراكز، البحث، صنع، القرار، السياسي.

Abstract:
The study attempted to shed light on the concept of research centers and the history of their emergence and development. The study demonstrated the level of organic and functional interconnectedness between these centers and decision-makers in state institutions. It represents a cooperative, consultative relationship aimed at developing the institution and achieving advanced cultural development that achieves the country's highest interests.
After 2003, Iraq witnessed a growth in the number of research centers. However, their large number did not indicate the absence of obstacles that prevented them from fully fulfilling their missions. For these centers to be effective and influential, and to play a clear role in shaping public policies and making decisions in Iraq, they need, above all else, their own funding so they can express their own independent opinions, free from pressure. Furthermore, legal cover must be provided for research centers to carry out their regional and international work in cooperation with global centers for knowledge exchange and cooperation, especially those similar to their specializations, working methods, and objectives. Iraqi research centers also need to build bridges of trust with decision-makers in order to provide advice to serve society and the state.
Keywords: centers, research, decision ,making, political.

المقدمة:

ان تزايد اعداد مراكز الابحاث في الآونة الاخيرة عالميا هو مؤشر على حاجة الدول المتقدمة لها، ولم يقتصر دورها على العمل الاكاديمي فقط، بل اخذت تؤدي دورا مهما في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي في البلدان، من خلال دراسة وتحليل العديد من القضايا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعسكري، اذ ان دورها في التدقيق والتحليل يمنح صانع القرار مجموعة من الافكار والمعلومات المهمة، والتي هي رافد مهم في تعميق المعرفة باتخاذ القرار وتقليل المخاطر، وبعد عام 2003 شهد العراق تأسيس العديد من مراكز الابحاث التي تقدم دراستها وآرائها الخاصة لمؤسسات الدولة وصناع القرار فيه.

اهمية البحث:

إشكالية البحث: تأتي اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على تاريخ مراكز الابحاث في العراق واهميتها في تطوير ادارة الدولة والعامل المساعد في دعم صناع القرار في ادارة الدولة.

ينطلق البحث من إشكالية مفادها الاتي:

- كيف نشأت وتطورت مراكز الابحاث؟
- ما هو واقع مراكز الابحاث في العراق؟
- ما هو تأثير مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي؟

فرضية البحث:

على الرغم من تنامي اعداد مراكز الابحاث في العراق، الا انها لا تزال تعاني من ضعف في الاداء.

منهجية البحث:

استخدمنا المنهج التاريخي في دراسة نشأت وتطور مراكز الابحاث، ثم استخدمنا المنهج التحيل النظمي في دراسة واقع مراكز الابحاث وادوارها في عملية صنع القرار السياسي.

هيكلية البحث:

وقد جاءت الدراسة على ثلاثة مطالب، تناول المطلب الاول التطور التاريخي لنشأة وتطور مراكز الابحاث، وتناول المطلب الثاني مراكز الابحاث والدراسات في العراق، اما المطلب الثالث فتناول مراكز الابحاث وتأثيرها في صنع القرار السياسي في العراق، اضافة الى الخاتمة والمصادر.

المطلب الأول: نشأة وتطور مراكز الابحاث.

اولا: نشأة مراكز الابحاث

ان أول نشوء لمراكز الابحاث (Tanks Think) كان داخل الجامعات الغربية، وبالتحديد في بريطانيا عام 1831في المعهد الملكي للخدمات الاتحادية لدراسات الدفاع والامن (Rusi) البريطاني، والذي اسس بأمر من دوق ولتغتون[1]. بينما يرى الامريكان بأن مصدر مصطلح (Tanks Think) هو الحقل العسكري، استنادا الى التعريف اللغوي للمفهوم (Tank) على انه يعني (دبابة الفكر) بينما المفهوم الوظيفي للمفهوم (Tank) على انه المخزن الذي تجري فيه مناقشة وصياغة القرارات الاستراتيجية، وهنا فالمؤسسات العسكرية الامريكية اخذت تطلق على المفهوم (الغرفة المحصنة) التي تعقد فيها اجتماعات القيادات العليا في وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) [2]. وكان أول مركز للأبحاث في هذا الشأن هي مؤسسة كارنجي للسلام التي تأسست في تشرين الثاني 1910 بجهود شخصية للثري الامريكي والاصل الاسكتلندي (اندرو كارنجي)، وكان الهدف الاول من إنشائها يتمحور حول الدعوة لمكافحة الصراعات والحروب وايجاد حلول للازمات، الا ان عملها تطور فيما بعد ووثق علاقاته بوزارة الدفاع الامريكية، واخذ المركز يقدم النصيحة والاستشارة في المجال العسكري[3] . وهناك من يرى ان مراكز الابحاث ظاهرة حديثة النشأة نسبيا في حقل العلاقات الدولية. وكانت بدايتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى، بوصفها عبارة عن منابر للنقاش الجماعي او لدراسة القضايا والازمات التي تشغل المجتمع وتقديم الحلول لصانع القرار في الدولة [4]. اما في الوطن العربي فأن اول مركز ابحاث تم انشاؤه عام 1952، هو معهد البحوث والدراسات العربية الذي يرتبط اداريا بجامعة الدول العربية في القاهرة، وعلى اثر ذلك تم تأسيس فيما بعد المركز القومي للبحوث عام 1956 تابع للجامعة ايضا، ثم تلاه مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 1968، والذي اسسه الصحفي الشهير محمد حسنين هيكل[5]، وبعدها مركز دراسات الوحدة العربية في عام 1975، وهكذا أخذت مراكز الابحاث في الوطن العربي تنتشر بشكل كبير، اذ كانت هذه المراكز ترتبط بالجامعات أو المؤسسات الحكومية، ثم لحق بها تأسيس مراكز غير حكومية تبحث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتربوية [6].

ويميز الباحث خالد العرداوي بين دور مراكز الابحاث في الوطن العربي عنها في الولايات المتحدة الامريكية، اذ يرى ان هذا الدور الذي به مراكز الابحاث في الوطن العربي يختلف عن ما هو عليه في الولايات المتحدة الامريكية بسبب المعوقات والتحديات التي تواجهها، فهي لم تأخذ مكانها الحقيقي من جهة، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة الفاعلة في صنع القرار أو ما يلزم تقديم من مشورة ومن دراسات استراتيجية رصينة، اذ ان دور معظمها كان غير فاعل في عملية

التنمية المجتمعية والسياسية، وذلك ليس بسبب عجزها عن اداء هذا الدور بسبب المعوقات التي تحيط بها، بل يعود ذلك الى طبيعة الحياة السياسية والعربية وطبيعة انظمتها وبعد عن العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة الامريكية[7] .
ويعطينا احد الباحثين احصائية عن عدد مراكز الابحاث في العالم، اذ يؤكد ان عددها حسب مشروع مؤشرات مراكز الابحاث والفكر عام 2010 وصل الى حوالي (6826) مركزا متخصصا في مجالات متعددة [8]. مما يؤشر مدى التطور والانتشار الواسع للمراكز البحثية في العالم. ان الانتشار السريع في خريطة مراكز الابحاث في العام قد تزايد بعد الاحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وظهور العولمة، والتغييرات التي طرأت على البدان من النواحي السياسية والاقتصادية والامنية والاكاديمية، مما يستدعي الحاجة الى المزيد من المراكز البحثية لمواكبة هذه التطورات المتسارعة، لا سيما بسبب تأثير النظام العالمي الجديد خاصة في كل من الولايات المتحدة الامريكية و أوربا، اللتين فيهما العدد الاكبر من مراكز الابحاث والدراسات على مستوى العالم، تصل نسبتها الى 75%[9].
ان تنوع التخصصات أظهر تعاريف متعددة لمراكز الابحاث والدراسات، فهناك من عرفها بأنها ((أية منظمة أو مؤسسة تعدي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة)) [10].

ثانيا: تعريف مركز الابحاث

هناك عدة تعاريف لمراكز الابحاث منها: تعريف الدكتور "حسين علاوي خليفة" بان مراكز الابحاث والدراسات بالجانب السياسي بقوله: " أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتوزيع المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصانع القرار بشكل خاص"[11] . اما الباحث أحمد فرحات فيعرفها "بأنها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف اجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة، وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية او ما يتعلق بالتسلح" [12]. اما الباحثان خالد عليوي العردواي وسامر مؤيد عبد اللطيف فيعرفان المراكز البحثية بأنها " كيان بحثي يكون على هيئة ، مجموعة، مؤسسة، معهد، حكومية أو غير حكومية، وظيفتها القيام بأجراء الدراسات والبحوث العلمية المركزة والمعمقة ومحاولة ايجاد الحلول للمعضلات المتعلقة بمواضيع ذات طابع اجتماعي- سياسي أو القضايا الاستراتيجية أو القضايا المتأثرة بالتطورات العلمية والتكنولوجية والقضايا العسكرية" [13]. وهكذا فمراكز الابحاث هي مؤسسات مستقلة، تم انشاؤها في الولايات المتحدة الامريكية، هدفها الاساس اعداد الدراسات المتعلقة بالسياسة، ولكن مع بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في العالم، ظهرت الحاجة الى هذه المراكز من اجل استئناس صانع القرار السياسي بالآراء السياسية، على اعتبار ان مهمتها الاساسية منذ بداية نشأتها هي خدمة الصالح العام من خلال تزويد صانع الدولة بهذه الآراء والنصائح، الا ان هذه المراكز ازدادت اهميتها بعد الحرب العالمية الثانية حتى اصبحت عبارة عن قاعات يجتمع فيها الاستراتيجيون لاتخاذ القرارات المصيرية ومنها مناقشة الخطط الحربية.

المطلب الثاني: مراكز الابحاث والدراسات في العراق.

يشكل عام 2003نقطة تحول واضحة في مجال نشأة وتطور مراكز الابحاث والدراسات في العراق، فقبل عام 2003 كانت هذه المراكز محدودة العدد وضعيفة الدور، وقليلة التأثير، بل انها مسلوبة الارادة لصالح نظم الحكم وفلسفتها السياسية وانها كانت مراكز حكومية فقط، ولكن بعد 2003 شهدت مراكز الابحاث تطورا نوعيا من ناحية العدد والتخصص وبالامتدادات الجغرافية (محلية، اقليمية، دولية)، وهذه المراكز تقسم الى قسمين بعضها حكومية تابعة لوزارات ومؤسسات حكومية واخرى غير حكومية تأسست بمبادرات فردية أو حزبية أو فئوية[14]. كانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أصدرت جملة من القوانين لتحديد تأسيس وعمل مراكز الابحاث والدراسات، ابتداء من القانون رقم (1) سنة 1995النافذ، والتعليمات الملحقة به ذي الرقم (148) لسنة 2002 الخاصة بتنظيم هيكلية عمل الباحث في المراكز والوحدات البحثية وأخيرا القانون رقم (158) لسنة 2005 الخاص باستحداث المراكز والوحدات البحثية المرتبطة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي [15]. وعرفت هذه القوانين المركز البحثي بأنه " تشكيل يتولى مهام البحث العلمي، ويرتبط برئيس الجامعة، يعمل فيه مجموعة من التدريسين الباحثين والتدريسين غير المتفرغين" ، وعرفت الوحدة البحثية بأنها " تشكيل يتولى مهام البحث العلمي يرتبط بعميد الكلية يعمل فيه مجموعة من التدريسين الباحثين او التدريسين غير المتفرغين"[16] . والواقع ان المهام المسندة للهيئات والمراكز البحثية قبل عام 2003، لا تعدو هذه المهام ان تكون مجرد تفرغ للبحث الاكاديمي في اختصاصات علمية معينة وربطها بحاجة المؤسسات وسوق العمل، دون ان يكون لهذه المراكز تأثيرها الواضح في رسم السياسة العامة للدولة او حتى المسؤولين في الجامعات والكليات بل كان عمل هذه المراكز لا يتعدى كونه امتداد لعمل التدريسين في كلياتهم لأنها مراكز حكومية تعمل وفق توجهات رسمية فقط. اما بعد عام 2003 فقد تأسست العديد من المراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية استنادا الى قوانين المنظمات غي الحكومية، وقد عرفت هذه المراكز والمنظمات بأنها " مجموعة من الاشخاص الطبيعية أو المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقا لأحكام القانون، وهي تسعى لتحقيق أغراض غير ربحية"[17] . وتعلق الباحثة (إرواء عبد للطيف) على هذا التعريف بأنه لا يمنع من تأسيس مراكز بحثية تنتمي لأفراد أو جهات مختلفة التأثير يكون لها تأثير في صنع القرار السياسي او رسم ملامح السياسة العامة للدولة، وايجاد بيئة مجتمعية مناسبة للتقدم في بعض الاختصاصات، لذا تأسست العديد منها تحت مظلة المنظمات غير الحكومية، والتي واجهات الكثير من التحديات والعقبات في عملها، سواء فيما يتعلق بنوعية الكوادر البحثية العاملة فيها، والتي تفتقر في معظم الاحيان للمؤهلات الضرورية العلمية والعملية، بحكم تأثيرها بالجهة الراعية لها بطبيعة

توجهاتها الفكرية، إذ أن اغلبها كانت ذات جهات سياسية أو رسمية أو دينية متنفذة، تهدف لتأسيس هذه المراكز للترويج والدعاية لنفسها بشكل او بأخر، فضلا عم تمويلها المالي الذي يعد العقبة الاساسية التي تواجه عملها. بالتالي يؤثر على نتاجها وفاعليتها، مما يجعلها عاجزة عن تحقيق اهدافها الرئيسية[18].

المطلب الثالث: مراكز الابحاث وتأثيرها في صنع القرار السياسي في العراق.

لعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا، بأن مراكز الابحاث والدراسات في اغب دول العالم المتقدمة، يكون لها اسهامات مباشرة او غير مباشرة في رسم السياسات العامة وصنع القرار السياسي، اذ تتولى تلك المراكز البحث في القضايا الاستراتيجية المهمة وتحديد اسبابها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها، ومن ثم تقدم ذلك على شكل توصيات الى صانع القرار السياسي، حيث يقوم بدوره باختيار الاقرب الى قناعاته، والاكثر واقعية مع الوضع الداخلي والخارجي وبذلك فأن مراكز الابحاث والدراسات العالمية كان لها الدور الكبير في وضع النظريات الاستراتيجية التي تنتجها الدول الكبرى[19] . ان وضع مراكز الابحاث والدراسات وصناعة القرار السياسي في العراق شبه مقطوعة، ولعل ذلك يعود الى ان صانع القرار السياسي العراقي بعد عام 2003 بات يستمد خياراته السياسية ومواقفه تجاه المتغيرات من خلال ما يطرحه تياره السياسي الذي ينتمي اليه صانع القرار، ويبدو ان هناك جملة من الاسباب تقف وراء العلاقة شبه المقطوعة ما بين مراكز الابحاث وصانع القرار السياسي في العراق ومن اهمها[20]:

1. ان وجهة نظر المركز البحثي تتبع غالبا الجهة المؤسسة او الممولة، أي ان المركز يكون العقل والمفكر للجهة المؤسسة، وهي بذلك قد تتوافق اولا مع منطلقات صانع القرار السياسي .
2. عدم قناعة صانع القرار السياسي في العراق بدو مراكز الابحاث مقابل قناعاته وقناعات اعضاء حزبه، لذا تستبعد غالبا من دائرة التأثير في صناعة القرار، وصنع القرار السياسات، وتقديم الاستشارات، ولا يتعدى الحديث احيانا عنها من قبل صانع القرار حدود التصريحات في وسائل الاعلام، ولعل ذلك يعود اساسا الى الاملاءات الحزبية والجهوية التي تفرض عليه يختلف تماما مع النتائج التي يتوصل اليها المركز البحثي.
3. التداخل الكبير بين عمل مراكز الابحاث والدراسات وعمل منظمات المجتمع المدني ذات الابعاد الانسانية والخيرية، وعدم التمييز بين عملهما، خاصة وان مراكز الابحاث تعتمد غالبا اساليب موضوعية للوصول الى الحقيقة.
4. قلة المراكز البحثية التي تعنى بدراسة القضايا المهمة في البلاد، فأغلب المراكز الموجودة تنتج بحوث ودراسات حول قضايا استهلكت بحثا ودراسة، أو هي بعيدة عن اهتمامات صانع القرار، فضلا عن شحة مراكز الابحاث التي تدرس الازمات الحادة وتضع الحلول الناجحة لها وعلى الرغم من تلك العقبات التي تواجه عمل مراكز الابحاث والدراسات في العراق، الا ان صانع القرار السياسي ومؤسسات الدولة المختلفة فضلا عن المجتمع العراقي بحاجة ماسة الى خدمات هذه المراكز، خاصة في ظل عالم، والعراق جزء منه، يزداد تعقيدا وتشابكا وتأزما، ومن هنا تأتي الحاجة الملحة الى مراكز تسلط الضوء على الواقع، وبيان تفاعلاته وتأثيراته الآنية والمستقبلية، من اجل تحديد الخيارات البديلة لصانع القرار السياسي، لاختيار البديل الافضل للصول الى تحقيق المصالح العليا للبلد[21] .

ومن هنا تأتي أهمية مراكز الابحاث والدراسات لتؤدي دورا فاعلا في الرصد والبحث والاستنتاج، لأنها وجدت لتؤدي دورها في بيئة تتسم غالبا في التعقيد والخطورة والتنافس، وبذلك فهي مؤسسات لا يمكن التقليل من دورها في رسم السياسات العامة لصانع القرار السياسي في العراق. وفي مقابل هذه الاهمية التي تتمتع بها مراكز الابحاث والدراسات، لابد من حصول تطور في بنية العقلية السياسية الحاكمة في البلاد، وخاصة تلك الفاعلة في صنع القرارات المتقدمة في مؤسسات البلاد، من اجل بناء منظمات مؤسسية وطنية تكون اكثر ايمانا بدور مراكز الابحاث وجعلها شريكة فاعلة في عملية صنع القرار السياسي في العراق، بل وادراك ان مهام الادارة العليا في الدول الحديثة تتقاطع تماما مع المهام الفردية، فضلا عن تقاطعها مع الجهل وضعف الخبرة والادارة. ولا شك ان هذه العقلية السياسية المتطورة ممكن ان تسهم في بنائها الاحزاب السياسية بما تطرحه من برامج سياسية واقعية وما تقدمه من قيادات تمتلك الخبرة والمهارة لإدارة مؤسسات الدولة المختلفة، فضلا عن دور المثقف السياسي في ايجاد نهضة ثقافية تشكل رأي عام ضاغط على صانع القرار السياسي في العراق[22] . الا اننا في العراق نشهد ضعف لدور مراكز الابحاث وذلك يعود لعدة اسباب منها:

1. أنها مراكز حديثة النشأة ولم تأخذ حقها في العمل بحرية.
2. ضعف التمويل المالي لإنجاز مشاريعها.
3. انعدام الثقة اتجاها من صانع القرار ومن معظم الطبقة السياسية.
4. صعوبة الحصول على المعلومات التي تساعدها على تشكيل اراء خاصة بها.

لقد شغلت مراكز الابحاث مساحة كبيرة في العراق بعد عام 2003، وذلك ينطلق من الحاجة الملحة لها في صناعة القرار في العراق الجديد[23]. اذ ان المؤسسات الحكومية وفئات المجتمع بكل مجالاته المختلفة بحاجة كبيرة الى خدماتها، ففي ظل عالم يزداد تعقيدا وتأزما، لا بد من تأسيس مراكز الابحاث التي تدرس الواقع وتضع الحلول المناسبة لها، في ضوء معطيات الحاضر والمستقبل[24]. وهكذا انصب اهتمام مراكز الابحاث في العراق بعد عام 2003على بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، أي الدولة الديمقراطية والمؤسسات والمبادرات الفردية والمجتمعية واحترام الحقوق والحريات لكافة مكونات المجتمع العراقي، ويجب ان تكون النصائح والحلول التي تقدم لصانع القرار السياسي في الدولة تتناسب وقدرة الدولة وقوتها الحقيقية[25]. ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذ قلنا، بأن مراكز الابحاث في العراق لا يمكن فصلها عن بناء الدولة. بل

انهما يشكلان معا منظومة متكاملة لا يمكن فصل اجزاء بعضها عن البعض، كتطوير التعليم العالي وسياساته النافذة، ومأسسة الدولة وابعادها عن نمط الادارة الفردية أو الحزبية الضيقة، والعمل على رفع مستوى الوعي الشعبي العام، وبناء استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتحقيق المصالح العليا للبلد، وايجاد فضاء سياسي واجتماعي تحترم فيه الحقوق والحريات، ووضع استراتيجيات لبناء بيئة اجتماعية مستعدة للتخلي عن الجمود وقبول منطق التجديد، واستبدال القيادات السياسية والاجتماعية المستندة الى الزعامات العشائرية والدينية بقيادات فاعلة ضمن الاطار المؤسساتي[26]. ومن اجل تأسيس مراكز ابحاث ودراسات فاعلة ومؤثرة في المجتمع وداعمة لصانع القرار السياسي، لابد من تقديم بعض المقترحات التي من الممكن اتباعها للحصول على مراكز ابحاث ناجحة في ميدان العلم والمعرفة ومؤثرة في بناء المجتمع وداعمة لمشروع بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. ومن هذه المقترحات نعرض ما يأتي:

لابد من توفر الادراك الكامل لدى الطبقة السياسية، وبالتحديد حلقات صنع القرار المتقدمة في مؤسسات الدولة، لتكون اكثر ايمانا بأهمية الدور الذي تمارسه مراكز الابحاث في تقديم النصيحة والمشورة، وجعلها شريكا اساسيا في عملية صنع القرار. ادراك صانع القرار السياسي بأن العمل الجمعي يسهم في وضع برامج تنموية لا دارة المؤسسات الحكومية. فضلا عن ان هذا العمل يتقاطع مع الادارة الفردية التي غالبا ما تتسم بضعف الخبرة والمهارة. تسهم مراكز الابحاث في بناء منظومات مؤسسية وطنية لابد من اعتماد مخرجاتها في الجوانب العملية لبناء وتطور المؤسسات الحكومية.

ان الشراكة التفاعلية أو التعاونية ما بين صانع القرار من جهة ومراكز الابحاث من جهة اخرى، هي جزء من عملية تشاورية، تعتمد على ملاحظة المشكلات لدى صناع في البيئة التي تعمل فيها المراكز البحثية، من اجل ايجاد حلول ايجابية لمعالجة هذه المشكلات. هدف هذه المراكز بوصفها جزءا من حركة تطوير وتعزيز الاداء المهني لمؤسسات الدولة، تتركز نشاطاتها اساسا على تقديم المشورة لصانع القرار السياسي للحكومات المتعاقبة، وان الاعتماد على هذه المراكز يحقق تعزيزا للمصالح العليا في الدولة. ان مراكز الابحاث تعد جزءا اساسيا من نشاط البحث العلمي، وهي بذلك تعد ضرورية لدعم عملية صنع القرار السياسي، ولنجاح صنع السياسات العامة للدولة، كما مثلت مراكز الابحاث شكلا من اشكال التفكير الجمعي بين الباحثين والخبراء لدراسة المشكلات والازمات وتقديم الحلول العلمية لمعالجتها. هذه الاهمية الكبرى لمراكز الابحاث تطلبت رعاية متميزة واهتماما خاصا من صانع القرار وصانعي السياسات العامة في البلاد. وبشكل عام، فأن معظم وزارات الحكومة العراقية بعد عام 2003 تتواجد فيها مراكز ابحاث علمية، وهي مرتبطة بالوزير مباشرة، وتضم باحثين كفوئين متفرغين للبحث العلمي، ومهمتهم مراقبة ورصد القضايا والازمات والتطورات المختلفة، فضلا عن مهمة اعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة صانع القرار في الوزارة وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم وتعد هذه الخطة واحدة من الطرق الجيدة لتأسيس وتطوير المنظومات المؤسسية.وفي المقابل فأن الاهمية تدفع بصانع القرار بضرورة ربط مراكز الابحاث الوطنية، سواء اكانت عاملة داخل الوزارات الحكومية ام خارجها بالمراكز الاقليمية والدولية الرصينة المناظرة لها، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة اعطائها الحرية والمرونة الكاملة للتحرك والبحث، وهذه الخطوة ليست عسيرة على الطبقة السياسية، ولكنها بحاجة الى قرار جدي من صانع القرار السياسي العراقي، اذ لا يمكن بدونها ان تحقق مراكز الابحاث العراقية المهام المطلوبة منها، ما لم ترتبط وتتواصل مع المراكز المتقدمة في العالم، وتحاكيها بل وتشترك معها في طريقة عملها، واسلوب تنظيمها، ونمط تفكيرها في التعامل مع بيئتها المحيطة.

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم مصطلح مراكز الابحاث، وتاريخ نشوء وتطور هذه المراكز واظهرت الدراسة مستوى الترابط العضوي والوظيفي بين هذه المراكز وصانع القرار في مؤسسات الدولة، وهي علاقة تعاونية تشاورية لتطوير المؤسسة والوصول بها الى تنمية وثقافة متقدمة، تحقق المصالح العليا للبلاد.

وبعد عام 2003 شهد العراق تنامي اعداد مراكز الابحاث الا ان كثرة اعدادها ليس دليلا على انعدام المعوقات التي تقف حائلا دون انجاز مهامها على الوجه الاكمل، اذ ان هذه المراكز حتى تكون فاعلة ومؤثرة ولها دور واضح في رسم السياسة العامة وصنع القرار السياسي في العراق، فهي بحاجة وقبل كل شيء الى التمويل الخاص والمستقل عن الحكومة، لكي يكون لديها رأيها الخاص المستقل بعيدا عن التسيس والمؤثرات الرسمية لذلك يجب ان يوفر لها الغطاء القانوني لممارسة عملها الاقليمي والدولي بالتعاون مع المراكز العالمية لتبادل المعرفة والتعاون فيما بينها، وخاصة تلك المراكز المناظرة لتخصصها واسلوب عملها وتوافق اهدافها. كما تحتاج مراكز الابحاث العراقية الى بناء جسور من الثقة بينها وبين صانع القرار، لكي تقدم المشورة لصانع القرار خدمة للمجتمع والدولة.

الهوامش.

[1]- عباس بوغانم، انتاج المعرفة و مسؤوليات المثقف، مركز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد السياسات، 2021/3/26، الشبكة الدولية: www.onislam.net

[2]- بسمة خليل نامق الأوقاتي، مؤسسات مخازن التفكير Tanks Think ودورها في صياغة السياسة الخارجية الحديثة_ النموذج الامريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد2، (جامعة القادسية، كلية القانون) كانون الاول 2009، ص137.

[3]- المصدر نفسه، ص136.

[4]- خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير، 2013، ص6.

[5]- محمد حسنين هيكل، احد اشهر الصحفيين العرب والمصريين في القرن العشرين، ساهم في صناعة السياسة في مصر، منذ فترة الملك فاروق والرئيس جمال عبد الناصر، واستمر حتى وفاته 2016، كان مركزه مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، المركز القومي الرئيسي.

[6]- بسمة خليل نامق، المصدر السابق، ص235، عباس بوغانم، المصدر السابق، ص1.

[7]- خالد عليوي العرداوي، تفعيل مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كلية القانون جامعة كربلاء، 2020، ص10.

[8]- سامي الخزندار، طارق الاسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي، الجامعة الهاشمية، مجلة السياسة والقانون، العدد6، 2012، ص10.

[9]- نقلا عن سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة، منشور على شبكة الدولية : في 2021/4/19: http://partnership-forum.og/papers

[10]- نقلا عن رندة علوان حسين، مؤسسة راند الامريكية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية، بحث منشور على في 2021/4/3، الشبكة الدولية: www.iasj.net

[11]- حسين علاوي خليفة، مراكز الابحاث وأثرها في الادارة الاستراتيجية الاقليمية، دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي، بحث منشور على في 2021/4/5، الشبكة الدولية: www.iasj.net

[12]- نقلا عن أحمد فرحات، مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، مقال منشور ، الشبكة الدولية: www.main.omandaily.com

[13]- خالد عليوي العرداوي، سامر مؤيد عبد اللطيف، دور مراكز الابحاث في بناء النموذج الحضاري الاسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي (دور الجامعات ومراكز الابحاث والمؤسسات العلمية في بناء المشروع الحضاري الاسلامي)، (جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة)، 2015، ص7.

[14]- ارواء عبد اللطيف، دور مراكز الابحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق، جامعة بغداد، مجلة كلية اللغات، 2013، ص282.

[15]- للمزيد حول قوانين وتعليمات مراكز الابحاث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، في 2021/4/19، الشبكة الدولية: http://kerblacss.uokerbala.iq .

[16]- المصدر نفسه.

[17]- خالد عليوي العرداوي، المصدر السابق، ص13.

[18]- ارواء عبد اللطيف، المصدر السابق، ص292.

[19]- عدنان عبد الرحمن ابو عامر، مراكز البحث العلمي في اسرائيل: السياسات، الاهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص42.

[20]- نعمة العبادي، مراكز الابحاث في العراق: نظرة مستقبلية، مقال منشور على الشبكة الدولية على الرابط: http://www.siironlihc.org

[21]- ربيع قاسم ثجيل، معوقات البحث العلمي في مركز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، على الرابط الالكتروني، https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/13/e4420b87b5dd27b15f890107169aae24.pdf

[22]- نوح عز الدين عبد الرزاق، المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق، على الرابط الالكتروني، https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/21/13d727973cae8ff25d14f531e37ea40e.pdf

[23]- رندة علوان حسين، دور مراكز البحوث الاستراتيجية في تخطيط السياسة الخارجية الامريكية" العراق انوذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص163.

[24]- ينظر فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب الامام، السعودية، مطبعة العبيكان، 2007، ص97.

[25]- بسمة خليل نامق، مصدر سبق ذكره، ص139.

[26]: رندة علوان حسين، مصدر سبق ذكره، ص187.

المصادر:
الكتب والرسائل:
1- رندة علوان حسين، دور مراكز البحوث الاستراتيجية في تخطيط السياسة الخارجية الامريكية" العراق انوذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2013.
2- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب الامام، السعودية، مطبعة العبيكان، 2007.
المجلات والدراسات:
1- ارواء عبد اللطيف، دور مراكز الابحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق، جامعة بغداد، مجلة كلية اللغات، 2013.
2- بسمة خليل نامق الأوقاتي، مؤسسات مخازن التفكير Tanks Think ودورها في صياغة السياسة الخارجية الحديثة_ النموذج الامريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد2، (جامعة القادسية، كلية القانون) كانون الاول 2009.
3- خالد عليوي العرداوي، سامر مؤيد عبد اللطيف، دور مراكز الابحاث في بناء النموذج الحضاري الاسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي (دور الجامعات ومراكز الابحاث والمؤسسات العلمية في بناء المشروع الحضاري الاسلامي)، (جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة)، 2015.
4- خالد وليد محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال الى فاعلية اكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير، 2013.
5- سامي الخزندار، طارق الاسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي، الجامعة الهاشمية، مجلة السياسة والقانون، العدد6، 2012.
6- عدنان عبد الرحمن ابو عامر، مراكز البحث العلمي في اسرائيل: السياسات، الاهداف، التمويل، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
الشبكة الدولية للمعلومات:
1- أحمد فرحات، مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، مقال منشور ، الشبكة الدولية: www.main.omandaily.com
2- حسين علاوي خليفة، مراكز الابحاث وأثرها في الادارة الاستراتيجية الاقليمية، دراسة في برنامج الامن والدفاع للاتحاد الخليجي، بحث منشور على في 2021/4/5، الشبكة الدولية: www.iasj.net
3- خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، ، منشور على موقع مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر آيار 2013، تاريخ دخول الموقع 7،2025/15، على الرابط الالكتروني https://fcdrs.com/polotics/159
4- ربيع قاسم ثجيل، معوقات البحث العلمي في مركز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة، على الرابط الالكتروني، https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/13/e4420b87b5dd27b15f890107169aae24.pdf
5- رندة علوان حسين، مؤسسة راند الامريكية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية، بحث منشور على في 2021/4/3، الشبكة الدولية: www.iasj.net
6- سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامة، منشور على شبكة الدولية : في 2021/4/19: http://partnership-forum.og/papers
7- عباس بوغانم، انتاج المعرفة و مسؤوليات المثقف، مركز الابحاث بين صناعة الافكار وترشيد السياسات، 2021/3/26، الشبكة الدولية: www.onislam.net
8- قوانين وتعليمات مراكز الابحاث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، في 2021/4/19، الشبكة الدولية: http://kerblacss.uokerbala.iq.
9- نعمة العبادي، مراكز الابحاث في العراق: نظرة مستقبلية، مقال منشور على الشبكة الدولية على الرابط: http://www.siironlihc.org
10- نوح عز الدين عبد الرزاق، المعوقات التي تواجه البحث العلمي في العراق، على الرابط الالكتروني، https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/21/13d727973cae8ff25d14f531e37ea40e.pdf